

يصدر في الشهر ثلاث
مرات بحره مراد فرج
الحامي بمصر

الْمُهَنْدِس

قيمة الاشتراك في السنة
١٠ ماغ
تدفع مقدماً للحاخامخانه

وتمن النسخة خمسة ملاليم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرييليين القرايين : بمصر

— الاثنين ١٣ طيبيت سنة ١٣٦٣ — ١٢ يناير سنة ١٩٠٣ —

(تحريم التزوج بالاختين — تابع)

استدراك — قلنا في العدد السابع بصحيفة ٥٦ ان الحماة حماة الابن او حماة البنت محرمة كما هو عندنا عند الطائفة الأخرى وان تحريمها عندهم آت عن طريق القبالة التي اشرنا اليها مرارا ولكن الصحيح وجل من لا يسوئها غير محرمة عندهم لسبب انهم لم يأخذوا كما اخذنا نحن في ذلك بإشارة النص ولأنه لم يرد تحريمها عندهم في طريق القبالة ومن ثم فيحل عندهم ان يتزوج رجل " وولده امرأة وبنتها

الاختان — اى انها محرمتان على الزوج الواحد . وعندنا المقدر على اثنتين معا جائز شرعاً في وقت واحد او في وقتين متفاوتين بشرط مراعاة مقدرة الزوج وحسن نيته ووجوب العدل والمساواة بين الزوجتين ولنا الآن في مقام بيان ذلك تفصيلاً . فالمقصود من الاخوة هنا الحقيقة كما هو مفهوم لا المجاز اعني اختين لأبوين او لأم او أب . وسواء كانت

احداها متوفاة او مطلقة او لم تزل على قيد الحياة او في عصمة زوجها
فالتحريم حاصل على كل حال

وهو مستفاد من ثلاثة امور شرعية . الاول الحكم العام والثاني القياس
والثالث اشارة النص وقد عرفنا وجوب الاخذ بمثل هذه الاصول فلا
ضرورة لاعادة البيان ولا محل للمناقشة والجدال

فاما الحكم العام فتحريم قريب الجسد تحريماً عاماً (لاويين ١٨ - ٦)
واقارب الجسد الاصول ستة ثلاثة ذكور وثلاث اناث . الأب والابن
والاخ والام والبنت والاخت . فكل واحد من هذه الستة محرم على
الآخر ومن هذا التحريم ينشأ ان زوج الاخت محرم على اختها فان
الاخت محرمة مثلاً على الاخ والاخت محرمة على الاخت وهنا يكون
المعنى ان والد الاخت او ولدها او زوجها هو المحرم كقول الكتاب عورة ابيك لا
تكشف (لاويين ١٨ - ٧) فان المقصود عورة امرأة ابيك لا تكشف
والنتيجة من هذا الحكم العام ان زوج الاخت محرم على الاخت ومعنى
ذلك ان اختين لا تحلان لزوج

واما القياس فيرجع الى نصين في الكتاب الاول تحريم امرأة الاخ والثاني
تحريم المرأة وبنتها . فاما تحريم امرأة الاخ فقد ورد صريحاً في الكتاب
بقوله «عورة امرأة اخيك لا تكشف» بين المحرمات المنصوصات في
التوراة . (لاويين ١٨ - ١٦) ويقابل امرأة الاخ اخت المرأة فكما حرم
على المرأة ان تتزوج بالاخوين يحرم على الرجل ان يتزوج بالاختين
وظاهر ان تحريم امرأة الاخ تحريم مطلق فهو يشمل ما اذا كان الاخ

اخا لا يوين او لاحدهما وكان حياً او متوفى وكانت زوجته في عصمته او مطلقة منه فكذلك الحال بالنسبة للاختين على الزوج الواحد كما هو بالنسبة للاخوين على الزوجة الواحدة فهذا هو القياس على النص من جميع الوجوه والا لجاز لرجل ان يتزوج بالاختين في حين انه غير جائز بلا نزاع ان يتزوج امرأة باخوين مع ان اركان المقابلة واحدة في الامرين وهذا غير جائز شرعاً . الثاني اى النص الثاني في القياس الذي نحن فيه وهو تحريم المرأة وبناتها فقد ورد صريحاً كذلك بقوله « عورة امرأة وبناتها لا تكشف » بين تلك المحرمات المنصوصات (لاويين ١٨-١٧) والمرأة وبناتها كالاخت واختها وهذا هو النص الثاني في القياس .

وتحريم المرأة وبناتها تحريم مطلق سواء كان العقد عليهما في وقت واحد او في وقتين متفاوتين وسواء كانت الزوجة الاولى منهما لم تزل على قيد الحياة وفي عصمة الزوج او ماتت او طلقت فالتحريم حاصل على كل حال كذلك بالنسبة للاختين

واما اشارة النص فهو تحريم القريبين مطلقاً على شخص واحد وظاهر ان المرأة وبناتها قريبتان في النص بتحريمهما على شخص واحد كما عرفنا اشارة من جهة اخرى بان كل قريبتين على الاطلاق محرمتان لرجل واحد والاختان قريبتان بغير نزاع فهما محرمتان على الزوج الواحد وهذا هو معنى اشارة النص

فهذه ثلاثة امور شرعية محرمة للاختين على الزوج الواحد منها القياس راجعاً الى نصين كل منهما غير الآخر فكأنما هي في الحقيقة اربعة امور

بالفصيل

وقد ذهب القرايون الى ذلك من قديم منذ انفصالهم واستقلالهم
 شرعاً كما ذهبوا الى غيره من باقي الامور مما مر علينا بيانه في هذا المقال
 المتتابع فاجمعوا مما اجمعوا على تحريم الاختين تحريماً مطلقاً في كل زمان
 ومكان ولا عجب فهو اجماع مبني على اساس متين من الشرع والاصول
 فضلاً عن انه لم يسبق لواحد من بني اسرائيل ايام السلف بعد التوراة ان
 تزوج باختين

بقي علينا ان في التوراة نصاً آخر هو (واשה אל אחתה לא
 תקח لأزدر لأزوات عרותها עליה בחייה)
 وتعريبه كلمة فكلمة هكذا « وامرأة . الى او على . اختها . لا . تأخذ لصر
 او منع او حبس او مضايقة . كشف . عورتها . عليها . بحياتها او في
 حياتها » هذا هو النص العبري وهذا تعريبه العربي بالحرف الواحد ليكون
 امامنا المعنى اللغوي من كل وجه لتدور المناقشة على هذا المعنى لتكون
 نتيجة البحث في نظرنا معرضة هي ومقدمته لكل نظر آخر فان النص
 موضع خلاف بيننا وبين المذهب الآخر من اصحاب التوراة وهو السبب
 في بغية من كان ينبغي ان يتزوج بأخت امرأته بعد وفاتها في مسئلتنا
 فالمذهب الآخر او بالجملة الطرف المخالف لنا يقول بان هذا النص وارد في
 حق الاختين الحقيقيين وبان تحريم الاخت على الاخت فيه مقيد بمدة حياة
 الاولى فاذا ماتت الاخت الاولى جاز التزوج بالاخري ونحن نقول ان
 النص وارد في حق امرأة على اختها اي على امرأة ثانية مطلقاً ونقول ان

وجه التحريم في النص هو انه اذا اراد الرجل ان يتزوج بالآخرى اى
بالامراة الاخرى لينصرف عن الاولى في واجباته الشرعية لها ومنها ما
هو مفهوم فغير جائز . وما للقارىء الا ان نعرض عليه كلاً من المذهبين
او طرفي الخلاف وما يؤيد او يفند احدهما وعسى ان تكون نتيجة المقابلة
بعد ذلك مقنعة في جانبنا لمن اراد ان يقتنع

ليس المجاز غريباً في التوراة بل ورد منه الكثير فيها انظره في اولاد سيدنا
يعقوب وقوله عليه السلام ان يهوذا اسد ودان حية ويوسف غصن
وبنيامين ذئب الى آخر ذلك « تكوین ٤٩ - ٩ » وفي قوله سبحانه
وتعالى اذا اعوز اخوك « لاويين ٢٥ - ٢٥ » واذا تخاصم اشخاص معاً
رجلا وأخاه « ثنية ٢٥ - ١١ » اذا قام اخوة معاً « ثنية ٢٥ - ٥ » واذا
رأيت حمار اخيك « ثنية ٢٢ - ٤ » وقوله في عمل المسكن واحدة الى
اختها « خروج ٢٦ - ٣ » وفي قول سيدنا حزقيال النبي امرأة الى اختها
« حزقيال ٣ - ١٣ »

الى غير ذلك من عبارات المجاز مما نقصد به أولاً انه غير غريب في التوراة
بقي ان كلمة الاخت في قوله « وامراة الى اختها لا تأخذ ٠٠٠ » أهي

الاخت المجازية كما ذهبنا نحن ام الحقيقية كما ذهب اخواننا الربانون
نعم ان الحقيقة هي الاصل والمجاز فرع بمعنى ان الكلام يجب حمله رأساً
على الحقيقة وانما يصار الى المجاز لعل مقتضيه ونحن نقول بان حمل كلمة
الاخت في مسئلتنا على المجاز دون الحقيقة له مقضيات كثيرة شرعية
وعقلية نفضي الى حصر المعنى في المجاز حتماً دون الحقيقة ولا تبق وجهاً

بعدها لهذه الحقيقة الظاهرة والى القارىء هذه المقننات بعد ان عرفنا
ان المجاز غير منكور لالغة ولا شرعاً

فأولاً - جاءت التوراة في تحريمها امرأة الاخ بعبارة قولها « عورة
امرأة اخيك لا تكشف » . - لاويين ١٨ - ١٦ - اى انها عبرت عن
المرأة المحرمة بانها امرأة الاخ مضيئة هذا الاخ الى اخيه المخاطب فقالت
عورة امرأة اخيك لا تكشف وظاهره ان امرأة الاخ يقابلها بالتمام
اخت المرأة فلو كان المراد الاخت الحقيقية في مسئلتنا لكنت العبارة من
الوضع نفسه فكان يقال اخت امرأتك كما قيل امرأة اخيك . وعبارة
التوراة في هذا المقام وقد جاءت قبل عبارة مسئلتنا هي كالاستاذ ينبغي
اتباعه فضلاً عن عدم المانع

ثانياً - او كان يقال واخت الى اختها فان التعبير هنا بكلمة الاخت
الاولى يفيد ان المقصود الاختان يقيناً لا كقوله وامرأة الى اختها فان
قوله امرأة يؤخذ منه معنى الاطلاق وان الغرض واحدة وواحدة من
النساء بوجه عام

ثالثاً - او كان يقال والا تجمعوا بين الاختين او بين الاخت
والاخت الى غير ذلك مما لا يمكن ان يكون معه للمجاز مجاز

رابعاً - ان كل آية من آيات التحريم في هذا الباب جاءت مبدوءة
بكلمة « عورة » بقوله عورة كذا لا تكشف عورة كذا لا تكشف وهكذا
حتى وصل القول الى المرأة واختها وهن لم يتبدى القول بكلمة « عورة »
كما ابتدأ به غيره في جميع ما مضى بل قيل « وامرأة الى اختها لا تأخذ »

(كذا) فلو كان النهي نهى تحريم عورة من العورات كان ابتداء القول بمثل هذه اللفظة كما مر بنا في جميع العورات المحرمات في هذا الباب . وظاهره ان النهي في الآية على حسب مذهبنا انما هو نهى عن اتخاذ زوجة ثانية اضراراً بالاولى فهو نهى عن عارض قد يعرض للزوج في اتخاذه الزوجة الثانية وتعدد الزوجات جائز في التوراة فاراد الشرع ان لا تكون اباحته هذه سبيلاً في بعض الاحيان او عند بعض الناس الى الاجحاف بحقوق الزوجة الاولى فنهى بقوله ان كان الفرض من الزوجة الثانية اضرار الاولى فلا . خلافاً لاصحاب المذهب الآخر فان النهي في الآية على حسب رأيهم هو عن عورة محرمة اصلاً بقولهم ان الاخت على الاخت في حياتها حرام فلو كان المنهي عنه كما يقولون لكانت ابتدأت الآية بمثل ما ابتدأ به غيرها من باقي الآيات في هذا الباب كما ذكرنا خامساً — كل عصيان للعورات المحرمات في التوراة له فيها عقاب معين الا المسئلة التي نحن فيها فلم يرد لها عقاب ما وهذا مما يؤكد انها ليست من العورات كما قد منا (انظر لاويين فصل ٢٠)

سادساً — لو كان الامر كما هو رأي اصحاب المذهب الآخر من ان الفرض مجرد منع الاخت على اخنها في حياتها كانت التوراة تكنفي بهذا المعنى نفسه فنقول والاخت في حياة اختها حرام لا انها تذكر ما لا ضرورة له في هذا المعنى مما هو قولها في الحقيقة « وامرأة الى اختها لا تأخذ لتكف عن اتيان الاولى في حياتها » فنقول التوراة مما يزيد على معنى اصحاب المذهب الآخر لا بد له من زيادة في المعنى طبعاً وهذه الزيادة

تطابق معنا نحن ولا يحتاج اليها معانهم هم وليس في التوراة من كلمة
زيادة او بلا معنى

نعم ربما لم ان يقولوا ان هذه الزيادة هي بيان^٢ لعللة تحريم الاخت على
الاخت في ايام حياتها وهي ان اتخاذ الاخت الثانية قد تنأذى منه
الاخت الاولى ولكن هذه العلة مع ذلك لا تنطبق ايضاً على هذه الزيادة
فان الآية هي « وامرأة الى اختها لا تأخذ لمنع او حبس او مضايقة
كشف عورتها او اتيانها عليها في حياتها » فظاهر من الفاظ هذه الآية
وما تحمله من المعاني ان العلة هي علة الاخذ لا علة التحريم رأساً فقول
التوراة لمنع او حبس او مضايقة الى آخره قول^٣ معناه لا تأخذ واحدة
على واحدة لقصد كذا لا ان النهي سببه كذا

ومما يؤكد ان المعنى المقصود من كلمة (לא) (لا) وهي الكلمة التي تقول ان
معناها لمنع او حبس او مضايقة هو معنى هجر المضجع المنهي عنه في اتخاذ
الزوجة الثانية ما عبرت التوراة عنه بشأن سراري سيدنا داود عليه السلام
من انهن كن (לא) (لا) اي ممنوعات مهجورات المضاجع ولا يقال
ان هذا القصد المنهي عنه من تزوج الاخرى قد لا يظهر فقد
يتزوج الانسان معه ويكون مخالفاً للتوراة فان الغرض النهي العام ولكل
امرى ان ينهي اذا اراد واذا خفي القصد فلا سبيل على من يعقد له
العقد والحال هذه على ان التأذي المقصود منعه عن الاخت الاولى في
الآية على رأيهم بمجرد منع التزوج بالثانية في حياتها لا ينفي مع ذلك
بهذا المنع بل لا يبرح قائماً في ذهن الاخت الاولى تنألم به ينفع